100 يوم منذ تنصيب مجلس نواب قيس سعيد: غياب للشفافية وحصيلة هزيلة

بعد تجميده للبرلمان في 25 جويلية 2021 واستئثاره بكل السلطات عن طريق الأمر 117، مضى قيس سعيد تدريجيا في تحقيق مشروعه الفردي عبر وضعه لدستور جديد وتمريره بالاستفتاء بعد تنظيمه استشارة الكترونية وحوار صوري لإضفاء شبه مشروعية على مساره.

بعد إجراء انتخابات تشريعية بشروط وقواعد وضعها بنفسه [1]، واستغلال سلطة المراسيم لاستكمال بنائه القاعدي [2]، أصدر قيس سعيد أمر دعوة مجلس نواب الشعب للانعقاد [3] يوم 8 مارس 2023 وحدّد يوم الاثنين 13 مارس كتاريخ لجلسته الافتتاحية.

الجلسة الافتتاحية: رهان التحكم في صورة البرلمان

انعقدت الجلسة الافتتاحية لمجلس نواب الشعب الغرفة السفلية لنظام قيس سعيد السياسي يوم الاثنين 13 مارس 2023 في أجواء لا تحيد عن المشهد العام وكان أبرز ما لاحظناه خلال هذه الجلسة مؤشّرات تؤكد تقييمنا وتوقّعنا أن هذا البرلمان لا يعدو أن يكون غرفة تسجيل لرئيس الدولة. فقد جاء بعد مسار مسقط وانتخابات باهتة قاطعتها معظم القوى السياسية فكانت نتيجتها نسبة مشاركة منخفضة قياسية لم تتجاوز 11 بالمائة بالإضافة إلى صلاحياته المحدودة واستقلاليته المنعدمة حسب الدستور [4].

كان هذا واضحا من خلال خطابات النواب منذ الحملة الانتخابية والتي ما فتئت تؤكد على دعمها للـ"مسار" أي لرئيس الدولة. بدا كذلك من خلال خطاب رئيس الدولة عند تبريره لنسبة المشاركة الهزيلة في الانتخابات التشريعية حيث أكد أن "التونسيين لم يعودوا يهتمون بالبرلمان" ليؤكد فيه ما جاء في دستوره من تهميش لهذه المؤسسة ودورها.

فرض قيس سعيد على مجلس نوابه جدول أعمال جلسته الافتتاحية بأمر رئاسي [5] واختار عدم حضورها حيث قام بزيارة في اليوم ذاته إلى ولاية جندوبة وجدّد تحذيراته للنواب الجدد في كلمة ألقاها في مقر معتمدية غار الدماء وهددهم بسحب الوكالة في حالة "عدم تحملهم المسؤولية" وعدم "استجابتهم لتطلعات الشعب" [6].

من جهة أخرى تم تغيير الكاتب العام لإدارة مجلس نواب الشعب أياما قليلة قبل الجلسة الافتتاحية ولم يتم إعلام موظفي الإدارة بالتدابير اللوجستية للجلسة الافتتاحية ما أوحى بتوجّس كبير من طرف السلطة تجاه هذا الحدث.

---

[1] منظمة البوصلة (سبتمبر 2022): القانون الانتخابي: تعديلات تأسّس لمجلس رجالي من أصحاب الأموال والولاءات والقبليّة

[2] منظمة البوصلة (مارس 2023)- قراءة أولية في مراسيم 8 مارس 2023: قتل المواطنة باسم البناء القاعدي

[3] أمر رئاسي مؤرخ في 8 مارس 2023

[4] منظمة البوصلة (جويلية 2022): قراءة أولية في دستور الرئيس: تأسيس جديد لسلطوية قديمة

[5] الفصل الثاني من المرسوم 221 لسنة 2023 يتعلق بدعوة أعضاء مجلس نواب الشعب لحضور جلسته العامة الافتتاحية

[6] كلمة رئيس الجمهورية أثناء زيارته معتمدية غار الدماء يوم 13 مارس 2023

مع انطلاق الجلسة فوجئ الصحفيون والصحفيات بمنعهم من الدخول للبرلمان لتغطية الجلسة باستثناء الاعلام العمومي (التلفزة الوطنية ووكالة تونس افريقيا الرسمية للأنباء). قدّم رئيس المجلس بعض التبريرات الواهية كالتعلل بالإجراءات لكن الواضح حتى عند ملاحظة تغطية التلفزة الوطنية المباشرة للجلسة كان الرغبة في التحكم في صورة البرلمان. تعدّ هذه سابقة خطيرة لم تحدث منذ 2011 حيث تمكّنت منظمات المجتمع المدني -بعد حملة "حلّ" التي شاركت فيها منظمة البوصلة- من فرض حضور الصحفيين/الصحفيات والمجتمع المدني في الجلسة العامة وفي اللجان.

بعد ردة الفعل القوية للصحفيين/الصحفيات والمجتمع المدني تمادى ممثلو البرلمان في تقديم تبريرات غير منطقية منها تصريح رئيس البرلمان إبراهيم بودربالة حول ضرورة تمتع الصحفي بتغطية اجتماعية والضمانات المادية الكافية لضمان استقلاليته أو ضرورة أن يكون "غير خاضع لضغوط خارجية"، فضلًا عن ضرورة تخصّصه في الشأن البرلماني، كما صرّح بعض النواب أن هذا القرار كان متعمدا نظرا لـ"عدم موضوعية وسائل الإعلام الخاصة". طبعا اختفت هذه المبررات الواهية بعد التراجع عن هذا القرار والسماح للصحفيين والصحفيات بالدخول الى قبة البرلمان قبل أن يمنعوا في وقت لاحق من تغطية أعمال اللجان.

لم تتوقف الإشارات الخطيرة عند هذا الحد، إذ اقتحمت عناصر من الأمن قبة البرلمان واعتقلت أحد النواب واقتادته خارج القاعة في مشهد غريب يمسّ بحرمة المؤسسة البرلمانية بينما لم تصدر من بقية النواب أي ردة فعل تذكر. علمنا فيما بعد أن القضية التي أوقف بموجبها كانت جارية منذ مدة فكان يمكن إيقافه في مكان وزمان مختلفين. فهل تعمّدت السلطة اعتقال النائب بعد أدائه اليمين لتبعث رسالة إلى النواب مفادها أن لا الحصانة البرلمانية ولا حرمة القبة البرلمانية يمكن أن تحميهم من التتبع؟

- **النظام الداخلي وتشكيل الكتل: تابو المعارضة وسياحة حزبية جديدة**

انتخاب بودربالة رئيسا للمجلس

فاز إبراهيم بودربالة العميد السابق للمحامين برئاسة مجلس نواب الشعب في مكافأة متوقعة على دعمه التام للمسار.[7] وتجدر الإشارة إلى أنه واجه منافسا مرشحا من ائتلاف "لينتصر الشعب" الذي ساهم في تأسيسه وهو ما يدلّ أن السياحة الحزبية التي استعملها مساندو مسار قيس سعيد لشيطنة البرلمان السابق انطلقت في هذا المجلس قبل حتى تشكيل الكتل وبداية عمله التشريعي.

بعد انتخاب أعضاء لجنة إعداد النظام الداخلي والتي ترأسها عماد أولاد جبريل النائب السابق المعروف بالـ"سياحة الحزبية"[8] تمت المصادقة على النظام الداخلي يوم 28 أفريل 2023 بـ121 نعم، 1 احتفاظ و 2 رفض.

---

[7] بعد ترؤّسه لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ضمن "الهيئة الوطنية من أجل جمهورية جديدة" الذي وضعها قيس سعيد قبل تمرير دستوره

[8] صفحة منظمة البوصلة (3 فيفري 2023): رسوم توضيحية للتركيبة المُرتقبة للمجلس النيابي القادم

من ناحية جودة هذا النص، يمكن تقديم بعض الملاحظات أهمّها كونه نقل حرفيا 48 فصلا من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب المنحلّ إضافة إلى مزج فصول وتقسيم فصول أخرى .[9]زاد مقروئية النص صعوبةً هيكلته الضعيفة وغير المفهومة إذ أن هذا النص الذي يفترض أن يكون ذو صبغة تقعيدية بالمعنى القانوني تضمّن أيضا مدوّنة سلوك وتدابير تهمّ الحالة الاستثنائية والتي كان من الأنسب أن تكون في نصوص منفصلة .[10]من ناحية أخرى كان هناك ترتيب غير منطقي لمكونات النص فوردت العناوين تحت الأبواب عوض ما تفترضه الهيكلة السليمة كما لم ينصّ على عدد عضوات/أعضاء اللجان والنصاب والآجال.

إضافة إلى ضعف الصياغة، تماهى النواب مع ما جاء في دستور قيس سعيد رغم صعوبة هذا التمرين في بعض الحالات مثل الفصل الخامس الذي استعاد حرفيا ما ورد في الدستور: "يحجر على النائب ممارسة أي نشاط آخر بمقابل أو بدون مقابل" دون توضيح للإشكاليات التي يطرحها هذا الفصل خاصة في علاقة بالنشاط بدون مقابل (هل ينطبق هذا مثلا على نشاط جمعياتي أو رياضي؟). فيما لم يظهروا نيّة للامتثال للقانون وللفصل العشرين من الدستور الذي ينص على التصريح بالمكاسب فاكتفوا بالإحالة إلى "استحالة إجرائية" نظرا لغلق الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المكلفة بتلقي هذه التصاريح.

من ناحية أخرى يبدو أن بعض الفصول غير المنطقية جاءت في إطار اجتهاد من النواب للتناغم مع خطاب الوظيفة التنفيذية كالفصل 20 الذي نصّ على منع النواب من "الاستعانة بمساعدين من بين الأجراء لدى المنظمات الأجنبية المنتصبة بالجمهورية التونسية أو الممولين من قبلها" وهو ما يوقعهم في تناقض نظرا لكون الكثير من موارد المجلس كالأكاديمية البرلمانية ومعدّات البث المباشر والحواسيب ممولّة من منظمات أجنبية.

- تابو المعارضة

عند قراءتنا لمشروع دستور قيس سعيد نلاحظ غياب التنصيص على المعارضة على عكس دستور 2014 الذي خصها بفصل (60) وأسند لها صلاحيات خاصة حتى تلعب دورها في ضمان التوازن السياسي وعملا بالممارسات الفضلى على المستوى الدولي.

في ظل خطاب يؤكد على أهمية "التناغم" والتعاون مع "الوظيفة التنفيذية" أحرجت مسألة التنصيص على المعارضة في النظام الداخلي النواب. فبعد أن تضمنت الصيغة الأولية لمشروع النظام الداخلي التي صادقت عليها اللجنة يوم 3 أفريل 2023 -والتي نشرها موقع الكتيبة- على فصل يعرّف النائب أو الكتلة المنتمية للمعارضة من خلال تصريح لرئاسة المجلس في بداية الدورة النيابية أو عدم التصويت على قانون المالية ومخطط التنمية أو أحدهما [11]تم إسقاط هذا الفصل في الجلسة العامة حيث صوت لفائدته 72 نائبا و52 ضده واحتفظ 11 نائبا.

---

[9] لمياء ناجي وأحمد صواب - جريدة المغرب (16 ماي 2023): الألغام الدستورية والقانونية والدستورية في النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

[10] عبد الرزاق المختار – مداخلة بالمائدة المستديرة للجمعية التونسية للقانون الدستوري (3 جوان 2023)

[11] الفصل 22 من الصيغة الأولية لمشروع النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب (مارس 2023) نشر بموقع الكتيبة يوم 3 أفريل 2023

وردت المعارضة في الصيغة النهائية في فصل يتيم أتى في صيغة أقرب إلى تنصيص عام للحقوق: " تكفل أحكام هذا النظام الداخلي لجميع أعضاء مجلس نواب الشعب حرية الرأي والفكر والتعبير بما لا يتعارض وأحكام الدستور وتضمن حرية المعارضة وتحقيق التعاون بين مجلس نواب الشعب وجميع المؤسسات الأخرى".

بعد بدعة البرلمان "ذو الكتلة الواحدة [12] الجديرة بالأنظمة الشمولية، كان لا بد للمفسّرين من استنباط تبريرات لعدم ورود المعارضة في الدستور وفي الواقع. حتى أن إبراهيم بودربالة صرّح عند سؤاله عن هذه المسألة أن هذا المسار يعتمد "فلسفة جديدة" لا يمكن فيها تصنيف الكتل بين معارضة وأغلبية فيمكن لكل نائب أن يكون معارضا أو أغلبية حسب كل قانون على حدة. [13]

لا نستغرب هذا التوجّس من لفظ المعارضة، ففي هذا السياق الذي تعتمد فيه السلطة خطابا حربيا، يبدو من المنطقي أن فعل المعارضة أثناء "حرب التحرير الوطني" التي يخوضها الرئيس يعدّ خيانة، فالمعارضون الحقيقيون لهذه السلطة يقبعون في السجون بتهمة التآمر.

- الكتل البرلمانية

بالشكل الذي ورد فيه القانون الانتخابي [14] لم يكن من الممكن تشكيل الكتل حسب الائتلافات والأحزاب المترشحة فكانت المشاورات لتشكيل الكتل "سرية" مخفية على الرأي العام والمواطنين. زادت مهمّة استقراء التوازنات السياسية صعوبةً طبيعة المترشّحين/المرشّحات الذين اعتمدوا في غالبيتهم الساحقة على خطاب مساند للـ"مسار" كما حصروا حملتهم الانتخابية في مسائل محلية لا علاقة لها بأي مشروع وطني.

أما الأحزاب الموالية للمسار والتي أعلنت ترشّحها للانتخابات التشريعية فقد اتضح أنها غالطت الرأي العام حول العدد الحقيقي لنوّابها ومرشّحيها [15]. فقد حاولت أثناء الحملة الانتخابية وبعدها الإيهام بكونها الرافعة السياسية لـ"مشروع الرئيس"، نظرا لاستحالة التثبت من انتماء النواب عن طريق هيئة الانتخابات كانت تصريحات ممثلي هذه القوى هي المصدر الوحيد لقراءة التوازنات السياسية والتي اتضح فيما بعد أنها مبالغ فيها.

أعلنت حركة الشعب في ندوة صحفية فوزها ب31 مقعد في حين لم يتحصل مرشحها لرئاسة البرلمان بدر الدين القمودي سوى على 21 صوت ليتضح عند تشكيل الكتل أن للحركة 11 نائب فقط. كما قامت قوى أخرى مساندة لقيس سعيد بنفس المغالطات (حراك 25 جويلية وحركة تونس إلى الأمام). منذ فيفري 2023 أعلنت مبادرة "لينتصر الشعب" المساندة لمسار 25 جويلية أن كتلتها ستضم 42 نائبا مع إمكانية انضمام 16 نائبا جديدا. بدأت صراعاتها الداخلية تظهر عند ترشح أحد أعضائها المؤسسين إبراهيم بودربالة لرئاسة البرلمان ضد مرشحها. عند

---

[12] كلمة إبراهيم بودربالة بعد انتخابه رئيسا للبرلمان (14 مارس 2023): "نحن كتلة واحدة نعمل لرفع التحدي ليكون المجلس محل رضا الشعب التونسي "

[13] تصريح لإذاعة ديوان اف ام

[14] الاقتراع على الأفراد مع منع إظهار أسماء أو شعارات الأحزاب ومنعهم من تمويل الحملات الانتخابية

[15] بخصوص عدد نوّابها في البرلمان: هكذا قامت أحزاب وشخصيات بتضليل الرأي العام ياسين النابلي – المفكرة القانونية (ماي 2023):

تشكيل الكتل، تبين أن نصيب المبادرة لم يتجاوز 15 نائبا برئاسة علي زغدود (قيادي محلي سابق في حزب نداء تونس بين قردان سبق أن ترشح عن قائمة نداء تونس في الانتخابات التشريعية لسنة 2014). تؤشّر طريقة انتخاب بودربالة لرئاسة البرلمان وإسناد رئاسة كتلة "لينتصر الشعب" لندائي سابق مقابل التحاق بعض عناصرها بكتلة "الخط الوطني السيادي" وبقاء البعض الآخر ضمن النواب غير المنتمين إلى كتل [16] على أن ما كان يسمى السياحة الحزبية والبرلمانية ليس غائبا عن برلمان قيس سعيد، بل انطلق قبل حتى انطلاق عمله التشريعي.

عند ملاحظة الخطابات عند تشكيل الكتل تمادى النوّاب في النأي بأنفسهم عن أي انتماءات "حزبية" وعلى إعادة تأكيد دعمهم للـ"مسار" و"للوظيفة التنفيذية". في غياب أي نقاش سياسي - ما عدى تلك المتعلقة بتوزيع التمثيلية في مكتب المجلس- وفي مشهد اتسم بالمغالطات حول الترشحات لا نعرف على أي أساس سياسي تم تشكيل الكتل، فهل تم تشكيلها وفقا لمعايير أخرى قد تكون جهوية؟ عند قراءة تركيبة الكتل، يمكن التفكير في هذه الفرضية بالنسبة للكتلة الوطنية المستقلة -حيث ينتمي إليها ثمانية نواب من أصل 11 نائب/نائبة عن ولاية نابل- في انتظار مؤشرات تمكننا من استقراء توجهات بقية الكتل النيابية.

لا مكان للشفافية في برلمان قيس سعيد

كما كان متوقعا لدى برلمانات الموالاة، لم يكن مجلس نواب قيس سعيد مثالا للشفافية. فبعد التراجع عن منع الصحفيين/الصحفيات من الدخول للبرلمان وتغطية أعماله تحت ضغط المجتمع المدني، عاد مكتب المجلس لمنع الصحفيين/الصحفيات من تغطية أعمال اللجان يوم 16 جوان في خرق صارخ لحق المواطنين والمواطنات في النفاذ للمعلومة وفي مخالفة للنظام الداخلي لمجلس نواب الشعب. في تواصل لإرادة التحكّم في صورة البرلمان وتوجيه الإعلام حسب إرادة المجلس، صرّح إبراهيم بودربالة "انه من مصلحة النواب ان ينكبوا على دراسة مشاريع القوانين دون ان يقع الاهتمام ما يسجله الاعلاميون" وأضاف أن "اللجان تُصدر بلاغات في فحوى اجتماعاتها وهذا كاف".

عاد بودربالة إلى نفس الخطاب الذي يقسّم الإعلام بين إعلام "هادف" أي مهادن ومريح للسلطة -لعلّ مثاله في ذلك الصحفية إنصاف اليحياوي التي كوفئت بمنصب مستشار إعلامي لدى رئيس المجلس بعد تقديمها طيلة أشهر للبرنامج السياسي "الهادف" على القناة الوطنية الرسمية- وإعلام "مزعج" قد يكون ناقدا ولا يكتفي بـ"تثمين" ما تقوم به السلطة.

من ناحية أخرى يجدر التذكير أن موقع المجلس لا يزال مغلقا منذ إعلان التدابير الاستثنائية يوم 25 جويلية 2021 بما يحتويه من أرشيف (محاضر جلسات ومداولات وقائمات حضور). اكتفت إدارة البرلمان بإحداث موقع يحتوي على أنشطة المدة النيابية الجديدة ولم تقدم توضيحات حول إعادة نشر أرشيف المؤسسة البرلمانية [17] الذي يمثل جزءا من الذاكرة الوطنية يحق للمواطنين والمواطنات النفاذ إليه.

---

[16] بخصوص عدد نوّابها في البرلمان: هكذا قامَت أحزاب وشخصيات بتضليل الرأي العام ياسين النابلي – المفكرة القانونية (ماي 2023):

[17] منال دربالي – موقع نواة (26 جوان 2023): مجلس نواب الشعب الجديد: لجان تتحول إلى" غرف مظلمة" وبتر متعمد للذاكرة البرلمانية

كما أن منح النواب وامتيازاتهم لم تنشر رغم تنصيص النظام الداخلي على ذلك، وعند سؤالهم عن ذلك تجنب بعض النواب الإجابة وقللوا من خطورة المسألة بحجة أن منحة النائب ليست مرتفعة كما يتصور البعض [18].

حاول من جهة أخرى النظام الداخلي إيجاد مخرج لعدم تصريح النواب بمكتسباتهم كما ينصّ على ذلك القانون عدد 46 لسنة 2018 المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح والفصل 20 من دستور قيس سعيد. وردت هذه النقطة في الفصل 170: "لا يعتبر النواب ممتنعين عن القيام بالتصريح بالمكاسب أمام الاستحالة الإجرائية وتعذر تقديم التصاريح لدى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تبعا لتعليق نشاطها بمقتضى التدابير الاستثنائية".

يجدر التذكير أن رئيس الدولة قد أغلق مقر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالقوة العامة يوم 20 أوت 2021 دون سند قانوني أو مبرر. إضافة إلى الخطر الذي يمثله غلق الهيئة على موظفيها والمتعاملين معها خاصة المبلغين/المبلغات على الفساد، لم يمنع غلق الهيئة رئيس الدولة من إعادة فتحها استثنائيا حتى تقوم رئيسة الحكومة بالتصريح مكاسبها عند تعيينها. لا استحالة إجرائية إذن تقف أمام صاحب المسار فإن كان لدى النواب رغبة في الامتثال للقانون ربما يكفيهم التوجه له بالطلب قصد إعادة فتح الهيئة كما كان الحال مع نجلاء بودن.

الأولويات التشريعية لبرلمان قيس سعيد

- حصيلة تشريعية هزيلة

منذ تنصيب مجلس نواب الشعب، تكررت الخطابات التي تؤكد على أهمية الانكباب على القوانين المستعجلة التي تحتاجها البلاد. بعد أكثر من ثلاثة أشهر منذ انطلاق أعمال المجلس وشهر ونصف منذ تكوين اللجان تبدو الحصيلة التشريعية للمجلس ضعيفة للغاية إذ تلخصت في المصادقة على مشروع قانون مُتعلّق بالموافقة على عقد القرض المُبرم بتاريخ 4 أفريل 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتوريد والتصدير لتمويل ميزانية الدولة. تضمّن مشروع القانون طلب استعجال النظر، يخوّل النظام الداخلي للّجنة المعنية النظر في مشاريع القوانين لمدّة أسبوع على الأقل في هذه الحالة إلا أن لجنة المالية صادقت على القرض في ظرف يومين فقط. إضافة إلى رمزية أن يكون أول قانون مصادق عليه يتعلق بقرض رغم خطاب السيادوية الزائفة، تمّ تمرير هذا القانون في وقت قياسي وهو ما يؤكد طبيعة هذا البرلمان الطيّعة.

- عدم المصادقة على المراسيم الصادرة أثناء فترة الاستثناء

نظريا انتهت حالة الاستثناء بانعقاد أول جلسة لمجلس نواب الشعب الجديد حسب الفصل 139 من دستور قيس سعيد وهو ما يفرض منطقيا على المجلس المصادقة على المراسيم الصادرة أثناء فترة الاستثناء كأولوية قصوى. تم تجاهل هذه المسألة من قبل مساندي قيس سعيد ومن قبل النواب أنفسهم ربما لتجنب ما تسببه من إحراج للسلطة كمسألة تجديد شرعية العهدة الرئاسية التي انتهت منطقيا بدخول دستور قيس سعيد حيز التنفيذ.

---

[18] يوسف ترشون وصابر المصمودي أثناء المائدة المستديرة التي نظمتها الجمعية التونسية للقانون الدستوري بتاريخ 3 جوان 2023

خاتمة: الرئيس يوجه برلمانه

لم يتردد رئيس الجمهورية في توجيه تحذيراته مباشرة لمجلس نواب الشعب حول ما ينتظره منه، فبعد ما حصل هذا أثناء تشكيل الكتل تكرّر في مناسبات أخرى حيث استقبل رئيس مجلس نواب الشعب إبراهيم بودربالة يوم 27 ماي 2023 لتذكيره بدور "الوظيفة التشريعية" في دستوره. تكرر هذا اللقاء يوم 16 جوان 2023 بعد المصادقة على النظام الداخلي حيث أكّد قيس سعيد على أن النظام الداخلي ليس قانونا من قوانين الدولة -مكرّرا ما صرح به من قبل حول النظام الداخلي للبرلمان السابق- وحذّر من استعماله لإضافة اختصاصات جديدة للمجلس لم يأت بها دستوره.

حسب ما لاحظناه في خطاب وممارسة النواب، ليس هناك ما يؤشر على رغبة في الاستقلالية قد تقلق الرئيس، فإضافة إلى تكرير خطاب التناغم مع الوظيفة التنفيذية وتجنب التابوهات كالمعارضة، لم تطرح القضايا المحرجة كالمصادقة على المراسيم الرئاسية الصادرة أثناء فترة الاستثناء في حين توجهت الكلمات الناقدة القليلة إلى الحكومة ووزرائها حصرا لا إلى رئيس الجمهورية، في تماه تامّ مع الدور الرقابي كما أورده في دستوره. كل هذه المؤشّرات تؤكد ما توقعناه حول برلمان صوري يستجيب تماما لإرادة الرئيس، ويكفي النظر إلى تصريح إبراهيم بودربالة أثناء صياغة النظام الداخلي الذي أكّد فيه أن البرلمان عليه أن "ينتقل للأولويات التشريعية التي تنتظرها منا الوظيفة التنفيذية"[19] حتى يتبيّن لنا أن توصيفنا هذا لم يكن تجنّيا. ختاما، في سياق سياسي ينفرد فيه الرئيس بسلطة القرار وتُستهدف فيه يوميا الحريات العامة والفردية، لا يمكن لبرلمان انتُخب بنسبة هزيلة وبصلاحيات هامشية ودون مشاركة غالبية القوى السياسية أن يكون فضاءا للتداول السياسي الحقيقي.

[19] تدوينة على صفحة إبراهيم بودربالة الرسمية على الفايسبوك بتاريخ 27 أفريل 2023